المساءلة القانونية للشركات في قضايا التغيير المناخي

موجز المساءلة القانونية للشركات 2018

الموجز التنفيذي

يمثل التغير المناخي تهديدًا خطيراً لحقوق الإنسان. ويشكل الضرر المتفاقم الناجم عن التغير المناخي على المجتمعات المهمشة -خاصة في الجنوب العالمي- انعكاسًا واضحًا للأذى الذي تتسبب به الشركات فيما يخص حقوق الإنسان. منذ عام 1988، وهو نفس العام الذي تم به الاعتراف رسميًا بالتغير المناخي الناجم عن فعل الإنسان، تم تحديد علاقة مترابطة بين 100 شركة استفادة من 70% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.كما توجد أدلة على أن تلك الشركات كانت على دراية -على مدى عدة عقود- بالآثار المناخية لعملياتها، وأنها فشلت في معالجتها، بل وقامت بتضليل المجتمع والمستثمرين على حد سواء. في الوقت ذاته، تعاني أفقر المجتمعات على مستوى العالم من التغيرات المناخية المتراكمة، وذلك إلى جانب معاناتها من كوارث طبيعية أخرى مثل الأعاصير، والفيضانات، وموجات الحرارة، وحرائق الغابات.

"ينبغي على الكيانات ذات الأثر الأكبر على زيادة التلوث المؤدي إلى تغير المناخ المساهمة الان في إيجاد حلول لمشاكلنا".

سول لوتشيانو ليبيا، مزارع من البيرو قام بتوجيه ادعاء ضد (مجموعة آر دابليو إي).

تزايَد التقاضي المتعلق بالمناخ على مدار العقد الماضي عبر مختلف الدوائر القضائية. في مقتبل عام 2017، بلغ عدد القوانين والسياسات المتعلقة بالتغير المناخي ما يفوق 1200 في 164 دولة؛ بينما كان عددها في عام 1997 60 فقط. في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم حاليًا رفع حوالي 20 دعوى قضائية متعلقة بالمناخ كل عام، بينما بلغ عددها في عام 2002 دعوتان فقط. أما خارج الولايات المتحدة، فقد تم رفع 64 دعوى قضائية تتعلق بالمناخ في الأعوام الخمسة عشر الماضية، تم رفع 21 منها منذ عام 2015.

عادة ما يتم رفع تلك الدعاوى ضد الحكومات، إلا أن هناك حاليًا تصاعد متزايد في عدد الدعاوى القضائية المقدمة بشكل مباشر ضد شركات؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تم تقديم سبعة دعاوى قضائية ضد شركات في عام 2017، كما تم تقديم ستة دعاوى بحلول مايو 2018. يمكن تفسير هذا العدد المتزايد من الدعاوى من خلال التطورات العلمية، والدروس المستفادة من دعاوى سابقة مماثلة، والكشف عن دراية الشركات لسنوات عديدة بتأثير أنشطتها السلبي على المناخ، والكشف عن جهودها المبذولة من أجل تضليل المجتمع والتغطية على أنشطتها المضرة بالبيئة، وازدياد الحراك المجتمعي،

والتعاون فيما بين المدن المختلفة، والتعاون بين المحامين والعلماء والنشطاء. وفي نفس الوقت الذي فشلت فيه الحكومات والشركات مراراً في اتخاذ خطوات جريئة من أجل التصدي بشكل مناسب إلى التغير المناخي، تمثل استراتيجية تقديم الدعاوى بصيص أمل سواء على مستوى حماية المناخ، أو على مستوى الحركة الداعية إلى ترسيخ مبدأ خضوع الشركات للمساءلة القانونية.

"إن الهدف النهائي للتقاضي المتعلق بالعدالة المناخية هو تأسيس الشعور بالمسؤولية السياسية العالمية التي من شأنها جعل رفع مثل تلك الدعاوى أمرًا غير ضروري".

روكسانا بالدريتش، مستشارة السياسات بـ(جرمانووتش)

اعتباراً من مايو 2018، بلغ عدد الدعاوى القضائية المتعلقة بالتغيير المناخي والمرفوعة ضد شركات النفط الحفري 14 دعوى، بالإضافة إلى تقديم إشعار بالاعتزام برفع دعوى ضد شركة أخرى من شركات النفط. إن التقاضي هو إحدى الأدوات العديدة في يد الحركة المطالبة بخضوع قطاع الشركات للمساءلة القانونية فيما يتعلق بتأثير عملياتها على التغير المناخي؛ ويتطلب ذلك الأمر تعاون بين كل من العلماء، والمحامين، والنشطاء المعنيين بحقوق الإنسان والمناخ.

رغم ذلك، لم تصل أي من تلك الدعاوى إلى مرحلة الاستحقاق؛ وما تزال تلك السبل والمرافعات القانونية محل التجريب، وما تزال فعالية الهيئات القضائية ونفوذها وتأثيرها فيما يتعلق بتلك القضايا غير واضحة. يدرس هذا الموجز زيادة وتيرة التقاضي المتعلق بالتغير المناخي ضد الشركات، كما يسلط الضوء على الفرص والتحديات المتعلقة بهذا الشأن. وتتلخص النقاط الرئيسية في التالي:

- **يقوم البحث العلمي بتعزيز الدعاوى القانونية**: ساهم البحث العلمي -الذي يحدد نصيب شركات بعينها من الانبعاثات العالمية-في تيسير المجال أمام الدعاوى القانونية الساعية إلى تحميل الشركات مسؤولية تأثير عملياتها على التغير المناخي. كما أسهم في ذلك أيضًا توَفُّر أدلة ليس فقط على علم الشركات بذلك، بل وعلى قيامها بخداع وتضليل الجمهور والمستثمرين على حد سواء.

- **يجري استخدام التقاضي المتعلق بالمناخ كأداة لخدمة الحركة الأوسع المعنية بالعدالة المناخية**: عادة ما تتطلع الدعاوى القضائية المتعلقة بالمناخ إلى استرداد التكاليف اللازمة من أجل التكيف مع التغير المناخي، إلا أنها بالإضافة إلى ذلك تستخدم كأداة استراتيجية لتحميل الكيانات المتسببة في الانبعاثات المُلوثة للبيئة المسؤولية على أفعالها، والحث على تطبيق سياسات مناخية أكثر مسؤولية. يعتبر التقاضي عنصرًا مكملًا للسبل الأخرى غير القضائية؛ والتي تعتبر بدورها بمثابة دافع هام من أجل الضغط على الشركات من أجل حثها على التحلي بشفافية أعلى، واتخاذ خطوات أكثر جرأة من أجل الإسهام في معالجة قضية الاحتباس الحراري. قد يشجع التقاضي أيضًا على اتخاذ سياسات مناخية وتدابير تنظيمية على المستويين المحلي والدولي من أجل التصدي إلى تلك المشكلة.

- **يمكن لكل من محاميي حقوق الإنسان ومحاميي قضايا البيئة التعلم من خبرات بعضهم البعض**: قام محاميي قضايا البيئة بدور ريادي في اتقان التدابير المتعلقة بالعدالة المناخية، ويمكن لمحاميي حقوق الإنسان الاستفادة من تلك الخبرات. بالمثل، فيمكن للاعتبارات القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان أن تلعب دورًا مكملًا هامًا في التقاضي المتعلق بقضايا البيئة. يمكن للاستعانة بالقوانين المتعلقة بكل من حقوق الإنسان والقضايا البيئية الإسهام في صياغة حجج قانونية قد تعزز من قيمة التعاون الوثيق بين مساندي قضايا البيئة من كلا المجالين.

- **نشوء منهجيات وسبل تعاون جديدة بغرض تحقيق العدالة المناخية**: ويتضمن ذلك مساهمة النشطاء المعنيين، والتقاضي، والجهود التشريعية، بالإضافة إلى محاولات تأسيس التزامات ائتمانية لمسؤولي الشركات، مع العمل على تحميل شركات التأمين المسؤولية بصفتها أطراف ثالثة.

- **تتخذ الكيانات المتسببة في النسبة الأكبر من الانبعاثات الكربونية موضع الهجوم**: عادة ما يكون رد تلك الشركات على الإجراءات القانونية المتخذة ضدها عدوانياً ومدعومًا بتمويل سخي، وينطبق ذلك التوجه أيضًا على الدعاوى المرفوعة ضدها فيما يتعلق بقضايا المناخ. عادة ما يواجه المُدَّعون إجراءات مكلفة وطويلة الأمد، كما يمكن أن تواجههم ردود فعل عدائية من قِبل الشركات المُدَّعى عليها. و تهدد القيود على الحريات المدنية -خاصة الدعاوى الاستراتيجية ضد المشاركة العامة- كل من المنظمات البيئية، والنشطاء، والصحفيين، والعلماء.

يهدف هذا الموجز السنوي إلى تحفيز اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تتعلق بالمسؤولية القانونية في مجال التغير المناخي. يتشارك كل من مؤيدي العدالة المناخية ومؤيدي حقوق الإنسان في العديد من الفرص والتحديات المشار إليها. نرجو منكم الاتصال بنا لكي نستطيع مساعدتكم في نشر الجهود التي تبذلونها فيما يتعلق بهذا الشأن، ولكي ندعوكم للمشاركة في النقاشات المستقبلية، ولاستكشاف فرص التعاون والتبادل من أجل التصدي لهذه المشكلة.